

## نائب خادم الحرمين الشريفين يرأس جلسة مجلس الوزراء

# الموافقة على نظام العلامة التجارية بين دول المجلس واتفاقية دولية لمكافحة المنشطات الرياضية وتحديد فترة إعفاء الأسمت المستوردة

« الجزيرة » - واس

رأس نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة، أطلع نائب خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والمشاورات والاتصالات التي أجراها خادم الحرمين الشريفين خلال الأيام الماضية مع بعض قادة الدول، وتناولت تطورات الأحداث على صعيد المنطقة والعالم، ومن بينها لقاءه حفظه الله مع فضالة الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الذي تناول بحث تطورات عملية السلام في المنطقة.

وأوضح معالي وزير النقل ووزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور جبارة بن عبد الصريصري، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس جدد التأكيد على التزام المملكة العربية السعودية بدعم السلام في المنطقة، ومن ذلك تقديمها العديد من المبادرات الجيدة لإنهاء الصراع بين العرب وإسرائيل إلى جانب ما قدم من مبادرات لتحقيق تقدم بهذا الشأن من دول العالم والمنظمات والهيئات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة،

مبدياً تطلعه إلى أن تسهم نتائج أعمال مؤتمر أنابوليس بإنجاح وجدية واستمرارية انطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وأن تتناول جميع قضايا الحل النهائي ومن ثم إطلاق مفاوضات المسارين السوري والليثاني.

وشدد المجلس مجدداً على مرجعية المفاوضات في كافة مساراتها وهي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

وفي الشأن المحلي أفاد الوزير الصريصري أن نائب خادم الحرمين الشريفين أطلع على الترتيبات والاستعدادات النهائية لاستقبال المملكة العربية السعودية للمسلمين الذين يقرون إليها لأداء مناسك الحج هذا العام.

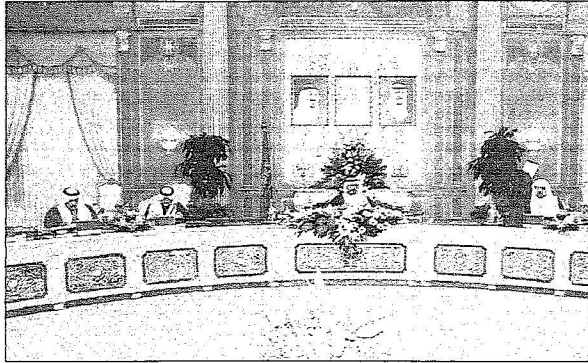
ووجه حفظه الله الوزراء كافة الجهات ذات العلاقة بخدمة الحاج ببذل أقصى الجهود في سبيل الاضطلاع بحمل هذه الأمانة العظيمة التي شرف الله بها هذه البلاد وأهلها وتقدير وتهنئة أفضل الأجواء والخدمات لضيوف الرحمن معربياً حفظه الله عن ترحيب المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين بحجاج بيت الله الحرام وتضيقها لهم بحج متقيل مرور.

وبين وزير الثقافة والإعلام بالنيابة أن المجلس ضمن الجهود الكبيرة التي تبذلها مختلف القطاعات الأمنية في المملكة العربية السعودية في إطار

- بناء على طلبه - وإعادة تعيينه في الشركة الجديدة، وذلك وفقاً للأجور والمزايا التي يقرها مجلس إدارة الشركة، بشرط ألا تقل عما كان يتقاضاه في المؤسسة.

ب- إعادة تعيينه في الشركة الجديدة وذلك وفقاً للأجور والمزايا التي يقرها مجلس إدارة الشركة، بشرط ألا تقل عما كان يتقاضاه في المؤسسة، وضع خدماته حسب نظام تبادل المنافع المشار إليه. ثانياً: إذا لم يرغب الموظف في الانتقال للعمل في الشركات الجديدة، فإنه يحق له طلب نقل خدماته إلى إحدى الوزارات أو الهيئات والمؤسسات العامة.

ثانياً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيبه - باتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لانضمام المملكة إلى المنظمة الدولية للهجرة بصفة مراقب، والرفع بما يتم التوصل إليه. ثالثاً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (54/38) وتاريخ 5-9-1428هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، المعتمدة في الدورة (الثالثة والثلاثين) مؤتمراً اليونسكو في باريس بتاريخ 16-9-1999م بالصيغة المرفقة بالقرار، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. أبرز ملاح هذه الاتفاقية:



نائب الملك يترأس جلسة مجلس الوزراء أمس

التقاعدية - بناء على طلبه - وإعادة تعيينه في الشركة الجديدة وذلك وفقاً للأجور والمزايا التي يقرها مجلس إدارة الشركة، بشرط ألا تقل عما كان يتقاضاه في المؤسسة.

ب- إعادة تعيينه في الشركة الجديدة وذلك وفقاً للأجور والمزايا التي يقرها مجلس إدارة الشركة، بشرط ألا تقل عما كان يتقاضاه في المؤسسة، وضع خدماته حسب نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري.

2- ينقل من تقل خدماته عشرين سنة فأكثر، بأحد البديلين الآتين:  
- إحالته إلى التقاعد المبكر

1427هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على القواعد والترتيبات الخاصة بمعاملة موظفي وعمال المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية العاملين في الوحدات الإستراتيجية وقطاعات المؤسسة عند تحويلها إلى شركات بمشاركة مستثمرين من القطاع الخاص، وذلك وفق الصيغة المرفقة بالقرار. ومن بين تلك القواعد والترتيبات ما يلي:

1- ينقل من تقل خدماته عن عشرين سنة بأحد البديلين الآتين:  
- تصفية حقوقه

واجباتها في متابعة ورصد التحركات المشبوهة للمتاخرين بالفكر الضال وما أسفرت عنه بفضل وعون من الله جل وعلا عملياتها الإستباقية من إحباط مخططاتهم وضبط العديد من المتورطين في العديد من الأنشطة والتحركات المشبوهة التي تسبب لبلدين والوطن والمجتمع.

اختتم وزير الثقافة والإعلام بالنيابة بيانه مفيداً أن المجلس بعد أن استعرض جدول الأعمال اتخذ القرارات التالية:

أولاً: بعدد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (77/27) وتاريخ 26-11-

1- إن الغرض من الاتفاقية تعزيز منح ومكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة بهدف القضاء عليها.

2- تشجع الدول الأطراف المنظمات الرياضية ومنظمات مكافحة المنشطات على تنفيذ برامج للتربية والتدريب المستمرين لصالح جميع اللاعبين والأطقم المعاونة لهم.

رابعا: بعد الاطلاع على محضر الاجتماع (الثالث والسبعين) للجنة التعاون المالي والاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قرر مجلس الوزراء ما يلي:

أولا:

1- الموافقة على تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (188) وتاريخ 22-4-1428هـ (القاضي بتمديد فترة إعفاء الاستود لدول الخليج التعاونية من الرسوم الجمركية) وذلك لمدة سنتين بدءاً من الأول من يناير عام 2008م.

2- تتحمل الدولة الرسم الجمركي البالغ (5%) على الإسمت خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذا القرار، على أن يطبق هذا الرسم بعد انتهاء هذه المدة.

ثانياً: تتحمل الدولة الرسوم الجمركية الخاصة بحديد التسليح المستورد من خارج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار حتى نهاية 2009م.

خامساً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (71/54) وتاريخ 17-11-1428هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اعتمده المجلس الأعلى في دورته (السابعة والعشرين) المنعقدة في مدينة الرياض يومي 18 و19-11-1427هـ وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد من سوم ملكي بذلك أبرز ملامح هذا النظام:

1- حدد النظام مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة بعشر سنوات، ويجوز لصاحب الحق في تلك العلامة أن يكفل استمرار الحماية مدة مماثلة بطلب تجديد الحماية خلال السنة الأخيرة وفق الأوضاع والشروط التي يحددها القانون ولائحته التنفيذية.

2- مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في نظام آخر حدد هذا النظام عقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال سعودي أو ما يعادلها بعملة دول المجلس، أو بإحدى هاتين العقوبتين، لكل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للنظام، أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور، وكل من استعمل وهو سعي النية علامة مزورة أو مقلدة، وكذلك كل من وضع يسوء نية على سلعة أو استعمل فيها يتعلق بخدماته علامة مملوكة لغيره.